هواء في شبك

(حكاية ديكتاتورية)

هذه حكاية من زمن ممتلىء بالكراهية، والقسوة وصعوبة الحياة، نمت في مدينة جنوبية، حتى كبر قلبان كانا غضين لطيفين، قلب حسين ابن سيد حصموت وقلب شمعة ابنة احميدي السالم التي رأت حسين في احدى المرات، ولم تفعل ما تفعله النساء في الزمن الصعب حيث يجلسن حياء ولا يتحركن فتظهر مفاتنهن، لكن شمعة وقفت وتقدمت من حسين وقبلت يده، فبهت الشاب وعاد يردد:

(بو انخيله اعلا المتن وتلالي
هم العليّه جن جبل وتلالي
نكطة نده ابورقة شهف وتلالي
وابطيبها ايعيش السعد والاخضر)

عندها علم سيد حصموت بما يلاقي ابنه فذهب خاطبا لبيت احميدي السالم، ولكن احميدي احتج بانهم لا يزوجون الغرباء فعاد السيد منكسرا حزينا وهو يسمع ابنه يردد:

(بو انخيله اعلا المتن بطواله
وشبه الكحيله الرابيه بطواله
كف الحجي مالك غرض بطواله
الليل طرّف والفجر بان انظر)

ثم أسلم الروح حباً والماً، ليحظى السيد حصموت بألم أكثر، حيث ارتفع عويله وهو يقول:

(بو انخيله اعلا المتن من ديره
او وجع البضلعك ليجبيلك ديره
يل ما حفظلتي احسين غمج ديره
عميت اشطوطج والشجر ما خضر)

ثم غادرها ولم يساكن اهلها في جوار، هذه الحكاية تعكس وجهة نظر البغض والكره والأنانية التي كانت سائدة، نتيجة الحيف والظلم والاستلاب، ما عزز تفكك المجتمع وانفصام عراه؛ من المؤكد ان العقليات تختلف باختلاف الظروف المحيطة والظلم والاقطاع اكبر شاهد على تحجر قلوب أبناء العشيرة الواحدة، حيث يرتقي أحدهم على جراح الاخرين فينتزع كرامتهم ويحاول اذلالهم بشتى السبل.

ليست الديمقراطية لفظة حكم الاغلبية فحسب ولكنها ثقافة متطورة تعطي للمرأة انسانيتها فلا تجعلها تجلس في الارض وكانها شيء منبوذ عند مشاهدة الرجل، بل تعطيها الحق في مجالسته في مكان واحد وفي مجلس واحد، كمال تعطي الحقوق المدنية لجميع فئات الشعب، بلا اضطهاد او تسلط او استلاب، هذا المنهج المتطور الذي اخذ بيد المجتمعات نحو الرقي لا يمكن له ان يعيد مأساة (حسين) او (شمعة) التي ماتت هي الاخرى لفراق حبيبها، ولا يعطي الحق للجهلة بالاعتداء على حقوق الناس ومصادرتها.

المفهوم الجميل لا يعطي من ابتنى بيتاً في طريق المدرسة حقاً في مصادرة حقوق الاطفال وسيرهم على الرصيف، حين صادره وضمه الى بيته، ان الديمقراطية هي ثقافة من نوع متطور وسلوك متحضر يتطلب شعباً واعياً او في الاقل يتقبل الوعي، والديمقراطية حق للجميع، عليه ان يطمع بممارساتها بدون الاساءة الى الاخرين فهي تضمن حق المتكلم، لكنها تتطلب كلاماً متزناً ومن غير المعقول ان نتفوه بالتفاهات ومن ثم نأتي بالديمقراطية حجة على كلامنا البذيء، في الديمقراطية لا يمكن لسائق السيارة ان يصادر حقوق الاخرين ويسلك الطرق المتعرجة، ولا يمكن لصاحب المولدة ان يغذيها بالنفط الاسود لتحترق وتخطف ارواح ثلاثة من الشباب المارين في الطريق، والديمقراطية هي نصيرة حقوق الانسان حين نخرج في التلفزيون ونطالب بحقوقنا كاملة، بعد ان كنا ممنوعين من الكلام، واخيراً فالديمقراطية حديقة العشاق بلا فراق او عنجهية، ولنأخذ عبرة ونرى الآخر كما نرى انفسنا.

■ عبدالله السكوتي

كريم اليعقوبي: لا نزال متمسكين بالتحالف الوطني

تغييرات في مواقف المجلس الأعلى والفضيلة.. والعراقية تنفي التوصل إلى اتفاق معهما

□ بغداد/ هشام الركابي

شهد المشهد السياسي العراقي امس الاحد تغييرات لافتة على صعيد مواقف كتل من مرشح التحالف الوطني، نوري المالكي.

ففي الوقت الذي اعلن فيه حزب الفضيلة تمسكه بالتحالف الوطني، اكد قيادي في المجلس الاعلى عدم وجود اعتراض على قراراته.

وتأتي هذه التطورات في وقت كشف قيادي في القائمة العراقية ان الحوارات مع الفضيلة والمجلس لم تصل الى حد الاتفاق.

ويرى مراقبون ان المواقف الجديدة قد تعطي دفعة جديدة لعملية تشكيل الحكومة، خصوصا مع الراي الذي يفترض عدم تمكن العراقية من تحقيق جبهة تشكل الحكومة.

حزب الفضيلة الإسلامي اعلن، امس الأحد، في بيان تلقت (المدى) نسخة منه انه جزء من التحالف الوطني وشريك فيه وان عمله في هذا الاطار مازال قائماً وانه مستمر بالعمل مع شركائه في التحالف الوطني للوصول الى تشكيل حكومة شراكة وطنية.

واضاف البيان "يعتقد حزب الفضيلة الاسلامي ان نجاح تشكيل الحكومة لابد ان يكون مستنداً إلى قاعدة الشراكة الوطنية والمساعي الجادة للحيلولة دون ابعاد او ابتعاد اي طرف من الكتل الاربعة الفائزة في الانتخابات".

واوضح البيان ان عدم حضور حزب الفضيلة في الاجتماع الذي اسفر عن اعلان نوري المالكي مرشحا للتحالف "لم يكن نابعاً من خطوط حمراء على هذا الطرف او ذاك من المرشحين، وان مقترحات تشكيل الحكومة التي تقدمنا بها مسبقاً تؤكد صدق ما ندعيه اذ انها كانت تمنح الفرصة لجميع المرشحين للسعي إلى كسب ثقة الكتل السياسية".

واشار البيان انه لو أن الفضيلة حضر الاجتماع "لكان من الممكن ان يفسر بأنه تخندق منا مع طرف ضد طرف اخر".

على صعيد اخر، ذكر النائب عن الائتلاف الوطني أن "الاجتماعات التي عقدها الحزب مع القائمة العراقية هي اجتماعات طبيعية لإيجاد مفهوم للشراكة في الحكومة المقبلة ولا تعني وجود توجه جديد لدى حزب الفضيلة".

وكان التحالف الوطني أعلن، عصر أمس الأول الجمعة، عن ترشيح زعيم ائتلاف دولة القانون نوري المالكي لرئاسة الوزراء لدورة ثانية بغياب كتلتي المجلس الأعلى الإسلامي وحزب الفضيلة، مؤكداً أن "المالكي حظي بتوافق غالبية الأطراف السياسية".

من جانبه، اكد القيادي في المجلس الاسلامي الاعلى وعضو التحالف الوطني حسون الفتلاوي ان المجلس الاسلامي ليس لديه أي اعتراض على تولي المالكي رئاسة الحكومة المقبلة، شريطة ان يحظى بقبول جميع القوى والاطراف السياسية.

وقال الفتلاوي في تصريحات صحفية للوكالة الاخبارية امس الاحد: "لدى المجلس الاسلامي رغبة بالمشاركة في حكومة شراكة وطنية تضم جميع الاطراف دون تهميش او اقصاء لذلك نسعى الى تحقيق اجماع كامل على من سيشكل الحكومة المقبلة".

وبشأن موقف حزب الفضيلة وتمسكه بالتحالف الوطني رغم ترشيح المالكي لرئاسة الحكومة، قال انهم متمسكون في التحالف الوطني ولاتوجد اية نية حاليا للانسحاب.

وتم ترشيح نوري المالكي لرئاسة الحكومة بحضور مجموعة من الكتل والاحزاب التي تشكل التحالف الوطني وفي مقدمتها إئتلاف دولة القانون وتيار الأحرار الممثل للكتلة الصدرية و تيار الإصلاح الوطني برئاسة رئيس الوزراء السابق ابراهيم الجعفري والمؤتمر الوطني العراقي برئاسة احمد الجلبي ومنظمة بدر برئاسة هادي العامري.

وعقد المجلس الأعلى وحزب الفضيلة الإسلاميان، امس الاول السبت، اجتماعا دعيا إليه مكونات الائتلاف الوطني لشرح أسباب عدم حضورهما اجتماع التحالف الوطني يوم الجمعة والمشاركة في التصويت على مرشحه، بحسب مصدر إعلامي فيه.

وفي تطور لاحق، صرح القيادي في العراقية، سلمان الجميلي لـ(المدى) امس الاحد ان الحوارات والمباحثات التي اجرتها قائمته مع المجلس الاعلى والفضيلة كانت حوارات اولية ولم تصل حتى الان الى مرحلة تشكيل تحالف واسع.

وقال الجميلي ان قائمته ترفض الالية التي طرحها المالكي وتصوراته لتشكيل الحكومة الجديدة، مشيرا الى انه في حال اختار دولة القانون دعوة العراقية الى الحكومة فعليه العدول عن ترشيح المالكي.

وكان مرشح التحالف الوطني نوري المالكي اصدر أمس الاول وبعيد ساعات من ترشيحه عن التحالف الوطني لرئاسة الحكومة المقبلة لدورة ثانية بياناً أكد فيه وجود سلبيات تخللت المرحلة السابقة، متعهدا في الوقت نفسه بإجراء "مراجعة نقدية لها لتقويم عمله في المرحلة القادمة وتطوير النقاط الإيجابية، داعياً الكتل الفائزة إلى حوارات جادة وبناءة ومسؤولة وتجاوز الخلافات الجانبية والابتعاد عن المساجلات السياسية للإسراع في تشكيل حكومة شراكة حقيقية.

يشار الى ان نواباً عن أئتلاف دولة القانون كشفوا في وقت سابق عن وضع اليات للتحاور مع القوائم الفائزة، مؤكدين ان القائمة العراقية جزء مهم ويجب ان تشارك في الحكومة.

طفل يبيع الزجاجيات على احد الارصفة .. عدسة ادهم يوسف

قائد العمليات يدافع عن "نزاهة" القضاء في الموصل

مسؤول أمني رفيع: الجيش لا يطلق سراح الإرهابيين ولا يملك سجوناً في قطعاته

□ الموصل/ المدى

أكد الفريق الركن حسن عبد الكريم خضير قائدعمليات نينوى، أن نسبة النجاح الامني في نينوى يبلغ ٧٥٪، وان القوات العراقية جاهزة لتسلم كامل الملف الامني من القوات الامريكية، وأنها مستعدة كذلك لعملية التعداد السكاني المزمع اجراؤها في ٢٤ من الشهر المقبل.

جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي عقده قائد العمليات حضره كبار الضباط العاملين في الاجهزة الامنية، ضمن عملية ام الربيعين الامنية التي بدأت في نينوى في العاشر من ايار عام ٢٠٠٨.

وأكد خضير أن هناك ارتفاعاً كبيراً على صعيد الانجازات الامنية، على حساب العمليات الارهابية، وقال أن العام ٢٠٠٨ شهد تنفيذ اكثر من ٥٠٠٠ عملية ارهابية في نينوى ثم انخفض العدد إلى ما يقرب من ٢٠٠٠ عملية في عام ٢٠٠٩، والان وبعد عشرة اشهر من العام الحالي فقد سجل ٥٥٢ عملية، وعزا ذلك الى الجهود المتواصلة لجميع القطعات الامنية العاملة في نينوى.

وقال قائدعمليات نينوى، أنه خلال الفترة المحصورة بين ١٥ آب ويومنا الحالي كان للفرقة الثانية من الجيش العراقي، النسبة الاكبر في حصاد الاهداف في نينوى، وفي العثور على اكداس الاعتدة، تلتها الفرقة الثالثة للجيش العراقي، ثم الشرطة الاتحادية وشرطة نينوى، واشار الفريق حسن عبد الكريم الى ان التطور في المجال الخدمي، ونجاح عملية الاحصاء، يمكن ان تزيد حجم النجاح الامني بالمقابل.

واقر قائد عمليات نينوى بوجود خلاف مع الحكومة المحلية في نينوى، لكنه وصفه باختلاف الآراء البسيط، وعلى الرغم من ذلك فأن التواصل معها مستمر على حد قوله.

وعن التعاون بين قيادة عمليات نينوى وقوات البشمركة في بعض مناطق محافظة نينوى، قال قائد العمليات إن العمل في نقاط التنسيق المشترك مع اقليم كردستان يجري بشكل ايجابي جداً، وقد أزيل الجمود الذي كان موجوداً في السابق، وهناك الان جو متكامل من الثقة المتبادلة، وان البشمركة هم جزء من المنظومة الامنية العراقية، وقاموا بدور فعال خارج الاقليم منذ العام ٢٠٠٣، ولدينا الان العديد من السيطرات الأمنية المشتركة معها في سهل نينوى، ولدينا رؤية متوافق عليها بشأن رفع تدريجي للسيطرات الاحادية على وفق تدرج زمني غير محدد.

من جانب اخر، انتقد قائد عمليات نينوى عمل الجهاز القضائي في نينوى خلال الفترة السابقة، وكشف في معرض حديثه عن القبض قبل يومين على إرهابي يقود عجلة مفخخة في سيطرة أمنية جنوبي الموصل، وان العجلة كانت تحوي أكثر من طنين من مادة السي فور شديدة الانفجار، اي ما يعادل ثلاثة صواريخ ارض ارض تقريباً، وقد تبين خلال التحقيق معه انه من الذين قبض عليهم واطلق سراحه في فترة سابقة. وذكر قائد العليات مثالاً آخر على تسرب الارهابيين من خلال محاكم الموصل، عندما القت اجهزة الامن قبل مدة القبض على الارهابي الملقب عبد الله الاعور وهو المسؤول الاداري لما يسمى بالدولة الاسلامية، وتم نقله الى بغداد، ثم يعاد الى الموصل ومنها اطلق صراحه، واستغرب من الكيفية التي حدث فيها ذلك على الرغم من ان الكثيرين من المواطنين ومن القادة الامنيين يعرفون ما ارتكبه من جرائم ضد المواطنين او ضد افراد الاجهزة الامنية.

واستدرك قائد العمليات: القضاة في محاكم الموصل الان يعملون بروحية ممتازة جداً مع القطعات الامنية، وليس هناك اي غبار حالياً على المنظومة القضائية في نينوى.

المسؤول عن الشؤون الامنية في قيادة عمليات نينوى نفى خلال المؤتمر الصحفي ان تطلق الاجهزة الامنية سراح اي ارهابي، وقال بان القطعات العسكرية ليس لديها سجون، والمتهمون الذين يُقبض عليهم يحالون الى الشرطة بعد اجراء التحقيق الابتدائي معهم، وافلات المجرم يكون عبر احد الطرق التالية: اما عن طريق مكتب مكافحة الارهاب في نينوى، او قاضي التحقيق المشرف، او من المحكمة اذا اصدرت حكماً ببراءته.

وأضاف المسؤول عن الشؤون الأمنية في قيادة العمليات، ان قسماً من المنتسبين في محاكم مدينة الموصل خلال الفترة السابقة، كانوا يحاولون منع القطعات الامنية من عملها، وقال بأن الفجوة بين القضاء في الموصل وقيادة عمليات نينوى تم تقليصها وزادت اواصر التعاون بينهما في الوقت الراهن بعد لقاء جمع قائد العمليات وقضاة محاكم الموصل، وان مقر قيادة عمليات نينوى استضاف دورة للقضاة حول القانون المدني، لاسيما ان الجيش العراقي خصوصا السابق، لم يكن له دراية بالشأن القانوني المدني لان واجبه كان خارج المدن.

جلسة النواب التشاورية تعاين واقع الإعلام في العراق

□ بغداد/ المدى

ناقشت الندوة التشاورية التاسعة التي عقدت امس الأحد في مجلس النواب بمشاركة كل من عادل عبدالمهدي نائب رئيس الجمهورية وعدد من النواب في الدورة الحالية والسابقة وممثلين عن منظمات المجتمع المدني والأكاديميين والصحفيين، دور الاعلام في العملية السياسية.

وأكد الدكتور سامي شاتي عضو المبادرة المدنية للحفاظ على الدستور أن التعبير عن الرأي والحصول على المعلومة كفلهما الدستور، إلا أن المشكلة التي نعاني منها هي التشريعات السابقة النافذة حتى الآن في هذا المجال التي توصف بأنها تسكت الصوت الآخر.من جانبها أكدت هناء ادوار عضو المبادرة المدنية للحفاظ على الدستور أن التعددية الإعلامية مهمة في إيصال المعلومة والتعبير عن قناعات الناس والتأثير فيهم وحثهم على التفكير، مطالبة بوضع حد للاعتداءات الجسدية على الصحفيين وظاهرة اغتيال العاملين في هذا المجال فإيصال المعلومة للجمهور تستحق الحماية، وتطوير قدرات الإعلاميين.وشدد إبراهيم السراج رئيس الجمعية العراقية للدفاع عن حقوق الصحفيين أن قانون العقوبات يعتبر حتى الآن المرجع في التعاطي مع العمل الصحفي في حين أنه لا ينسجم مع الدستور، معبراً عن أن الاعتداءات على الصحفيين لم تتم إدانتها من قبل الجهات المعنية بشكل مطلوب.من جهته بين ماجد الكعبي مدير مركز الإعلام الحر أن معاناة الصحفيين تكمن في إيصال المعلومة وليس في الحصول عليها، منوها بالعراقيل التي تواجه البعض عند تأسيس الفضائيات والإذاعات في هيئة الاتصالات والإعلام.أما طارق العادلي مدير المركز الإعلامي فأكد على ضرورة تشكيل شبكة عامة لمراقبة وسائل الإعلام لجعلها في موقعها الصحيح وخاصة إعلام الدولة ومعرفة تأثيرها لا لتحجيمها، وذلك من خلال إعداد تقارير نصف شهرية.

بعدها اعتبر نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي أن الإعلام من أهم السلطات لأنها تتحرك في مساحة السلطات الأخرى، مبيناً أن الإعلام المرئي حقق تقدما لافتا في حين أن الإعلام المقروء والمسموع لم يشهد تقدما مطلوبا، ورأى عبد المهدي أن الدولة ليست بها حاجة إلى أن تكون لها وسائل إعلام تابعة لها، بل من الأفضل أن يكون لها تنسيق مع وسائل الإعلام لشرح برامجها.

ومن المقرر إن تعقد اليوم الاثنين الجلسة التشاورية العاشرة لاستكمال مناقشة دور الإعلام في العملية السياسية، وأعلن القائم على إدارة الندوة أن فخامة رئيس الجمهورية سيحضر ندوة يوم غد.

أكدت أن موقفها من الحكومة لن يرتبط بأي كتلة سياسية

التوافق العراقي: نبحث عن البرنامج.. وقرار المشاركة من عدمه سيعلن خلال أيام

□ بغداد/ اياس حسام الساموك

أكدت قائمة التوافق العراقي، التي تملك ستة مقاعد نيابية، امس الأحد، أنها لن تربط مشاركتها في الحكومة المقبلة، مع موقف باقي الكتل من المشاركة، مبينة انها كانت قد وصلت إليها عدة دعوات من جميع الاطراف وانها لم تتخذ موقفاً محدداً بشأن هذه الدعوات.

القيادي في قائمة التوافق العراقي إياد السامرائي اشار في بيان له تلقت "المدى" نسخة منه الى أن هناك محورين الاول: العراقية والمجلس الأعلى والفضيلة، والثاني:حزب الدعوة والتيار الصدري. وكلا المحورين يعمل من أجل الوصول إلى رئاسة الوزراء وتشكيل الحكومة بموجب الاستحقاقات الانتخابية التي يتمسك بها كل طرف.

واكد السامرائي ان موقف قائمته سيكون بعد أن تتضح الصورة ويتضح مشروع هذا الطرف أو ذاك وأي المشروعين سيكون أقرب إلى تحقيق طموحات الشارع العراقي،منوها الى ان كتلة التوافق تبحث عن البرنامج الذي يؤمن مشاركة وطنية ومبدأ مشاركة الجميع ومعالجة التراكمات التي حصلت خلال السنوات الماضية.

مدير اعلام قائمة التوافق العراقي اوضح في حديث لـ"المدى"ان قائمة التوافق لا يهمها الاشخاص بقدر اهمية البرامج الوطنية والاليات التي توضع من قبل المرشح لرئاسة الوزراء لتنفيذ هذه البرامج، لافتا إلى أن المالكي وان حصل على ترشيح من قبل التحالف الوطني ولكن عليه الان ان يعمل الكثير من اجل تشكيل حكومة شراكة وطنية.

واكد المشهداني اذا ما قدم المالكي او غيره برنامجاً يتفق مع ما تتطلع اليه قائمة التوافق واعتمد في تشكيل حكومته على التوافق الوطني فأن قائمة التوافق ستعطي تأييدها له وان لم تشارك في الحكومة، مبينا ان التوافق كانت قد عرضت عليها رئاسة البرلمان الا ان د.اياد السامرائي اعتذر عن قبول هذا المنصب.

هذا الموقف اكد عليه النائب في الجبهة ذاتها محمد اقبال في تصريح لـ"المدى" اذ اكد ان القائمة لم تأخذ موقفا حاسما بشأن الاشتراك بالحكومة من عدمه، مضيفا ان القرار الذي يتخذ من جبهة التوافق ليس له اي ارتباط بأي كتلة سياسية أخرى.

وزاد اقبال: ان مسألة قرار العراقية مقاطعة اي حكومة يشكلها المالكي هو امر راجع لها، فلكل كتلة توجهاتها، فقد ترى كتلة اخرى ان المقاطعة لا يمكن لها ان تفضي الى شيء أو حل في ظل الازمة التي يمر فيها البلد، مبينا ان ما تنظر اليه جبهته هو المشروع الذي يقدمه المرشح وكيفية ادارة الدولة وضمان حقوق جميع مكونات الشعب، مشدداً على ان جبهة التوافق كانت قد تلقت عدة دعوات من قبل التحالف الوطني للتفاوض وهذه الطلبات هي الان قيد الدراسة وستتخذ الجبهة قراراً بحق هذه الدعوات في وقت لاحق.

في السياق ذاته اعلن ائتلاف وحدة العراق وعبر النائب علي الصجري في تصريحات صحفية عن تأييده لتشكيل حكومة شراكة وطنية برئاسة المالكي.

واشار الصجري الى ان هناك تحالفاً ستراتيجياً بين وحدة العراق ودولة القانون سبق ان اعلن عنه بعد الانتخابات واننا ملتزمون بهذا التحالف، مبينا ان ائتلافه وجبهة التوافق اتفقا على تشكيل جبهة واحدة ستعلن قريبا.

ومن جانبه قال النائب رشيد العزاوي في تصريحات صحفية امس الاحد ان حصول المالكي على النصاب القانوني لتشكيل الحكومة سيسهم وبشكل كبير في التعجيل في تشكيل الحكومة لكون الامر سيكون اسهل بكثير، معتقدا عدم جدية قرار القائمة العراقية بمقاطعة اي حكومة يشكلها المالكي، لافتا الى أن المقاطعة قد تكون من بعض الاطراف لا القائمة بأكملها.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون